

سياسة توزيع الأرباح

بموجب المادة 37 من نظام حوكمة الشركات المدرجة في بورصة قطر، يتعين على مجلس الإدارة موافاة الجمعية العامة بسياسة واضحة حول توزيع الأرباح، و يشمل ذلك خلفية وتبريرات هذه السياسة فيما يتعلق بأفضل مصلحة للشركة والمساهمين.

إن دفع الأرباح يخضع للتوصية من قبل مجلس الإدارة وموافقة مساهمي الشركة.

إن إعلان الأرباح مسألة تقديرية وتتماشى مع الممارسات السائدة في السوق، وسيعتمد دفع أية أرباح من قبل الشركة مستقبلاً على عدة عوامل تشمل على سبيل المثال لا الحصر أداء الشركة التشغيلي والنتائج المالية والأوضاع المالية وملاءاتها، بالإضافة إلى متطلبات النقد والسيولة (يشمل ذلك المصاريف الرأسمالية وخطط الاستثمار) وأوضاع السوق والعوامل القانونية التنظيمية وما شابها من عوامل يقرر مجلس الإدارة علاقتها بالأمر في أي وقت.

تؤمن الشركة بأن دفع الأرباح عنصر مهم في تعظيم قيمة الاستثمار للمستثمرين، وطبقاً لما ورد أعلاه، فإن سياسة الشركة في الوقت الحالي، والخاضعة للتغيرات مستقبلاً، هي اقتراح توزيع الأرباح على وجه العموم وفقاً للسوق.

كما إنه من سياسة الشركة أن تزيد من رأسمالها عن طريق إصدار أسهم مجانية لمساهميها عبر الإصدارات المجانية من وقت لآخر بمعدل يعتمد على احتياجات الشركة المتراكمة.